انتهى والمراد باعتبار التنكير والتعريف ضربان اى نوعان فقط اى
لازايد عليهما على الاصح وهو ماذهب اليه الجمهور من انه لاواسطة بين
النكرة والمعرفة وقال بعضهم الخالى من التنوين واللام نحو ما
ومن واين ومتى وكيف لامعرفة ولانكرة وهذا التقسيم المراد به
منع الخلو بمعنى ان الاسم لايخلو عنهما لامنع الجمع ايضا بمعنى انهما لايجتمعان
فى شئ من افراد الاسم لشبوتهما فى المقرون بال الجنسية كما لايخفى
فى قوله ولقدارع على الليم يستبنى ومن ثم جوزوا فى الجملة التالية له
ان تكون نعتا وان تكون حالا بناء على ما ذكرنا كذا ذكر فى حواشى التوضيح
والضرب الاول نكرة بفتح النون وكسر الكاف خلاف المعرفة واما النكرة
بفتح النون والكاف فهى اسم من الانكار كالنقمة من الانتقام وهى اعم
النكرة عند سيبويه والجمهور الاصل للمعرفة خلافا للكوفيين وابن الطراوة
وانما كانت اصلا للمعرفة لاندراج اى دخول كل معرفة تحتها اى تحت النكرة
اى تحت النكرة من غير عكس اى من غير اندراج كل نكرة تحت المعرفة اذا
اطلقت لم تندرج تحتها النكرة لان المعرفة لاتطلق الاعلى شئ معين
بخلاف النكرة فاندراج المعرفة تحت عموم النكرة دليل على اصالة النكرة
كاصالة العام بالنسبة الى الخاص فان الانسان مندرج تحت الحيوان
لكونه نوعا منه والجنس اصل لانواعه وايضا فانك لاتجد معرفة الا وله
اسم نكرة وبخلاف كثيرا من النكرات لامعرفة له والمستغنى اولى بالاصالة
وايضا لان النكرة لاتحتاج فى دلالتها الى قرينة بخلاف المعرفة ولايحتاج
فرع عما لايحتاج وايضا لان الشئ اول وجوده تلزمه الاسماء العامة
ثم تعرض له بعد ذلك الاسماء الخاصة يعنى فالنكرة سابقة على المعرفة
وذلك كالادمى نسبة الى الادم الى البشرة الادمة فيها السمرة اذا ولدای
الادمى يسمى باسم عام يعنى ذكرا او انثى وانسانا او مولودا او رضيعا

وبعد



وبعد ذلك اى بعد ما يسمى بواحد من تلك الاسماء العامة يوضع
له الاسم الخاص والكنية واللقب وهو راجع الى موصوف النكرة اى
الاسم النكرة قال البعض ولايتعين تذكير الضمير لجعله راجعا الى
موصوف النكرة لانه الضمير اذا عاد الى مونث واخبر عنه بمذكر و
بالعكس جاز مطابقة للمخبر كما يجوز مطابقته لما عاد اليه والاولى
مراعاة المخبر ومثله من كانت امك انتهى فيجوز هنا ان يونث الضمير
نظرا الى جعله راجعا للنكرة متقول وهى النكرة ضابطها ما اى اسم لشاع
ذاع وفشا وسهم شايع ومشاع غير مقسوم اى غير معين فى افراد
جنس اى مفهوم كلى موجود اى حاصل فى الخارج لا فى الذهن تعددت اى
بتعدد افراده لوضعه لذلك المفهوم الصادق على كل فرد من تلك الافراد
بان لم يختص ببعضها دون البعض بل كان يستعمل فى كل منها
استعمالا حقيقيا وفى قولنا لوضعه لذلك المفهوم اشارة الى الجواب
عما قيل ان تعريف النكرة بما ذكر غير مانع لصدقه على غير سائر المعارف
كالضمير مثلا لفظ هو شايع فى افراد مفهوم المذكر الغايب فانه يستعمل
فى كل منها استعمالا حقيقيا وكاسماء الاشارة فلفظ شايع فى افراد المشار
اليه وهو الواحد المذكر فانه يستعمل فى كل منها استعمالا حقيقيا كلفظ
الذى فانه شايع فى افراد مفهوم الواحد وحاصل الجواب ان المراد بالشياع
الشياع فى افراد المفهوم الذى هو موضوع اللفظ لكونها افراد الموضوع
له فخرجت المذكورات لانه لاشئ منها كذلك اذ كل واحد منها موضوع لكل
فرد يعينه من جزييات ذلك المفهوم الحقيقية والاضافية عند جمع
من المحققين فانلفظ هو مثلا موضوع لكل جزئى يعينه من مفهوم المذكر
الغايب فلم يصدق الشياع فى افراد المفهوم الذى هو موضوع اللفظ لكونها
افراد الموضوع له وانما الشياع فى ان كل واحد موضوع له بعينه نعم على ماذهب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)